الاردن ومعضلته الفلسطينية

د. نبيل حيدري

أسّس قرار الملك حسين بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية نهجاً عربياً متميزاً في التعامل مع قضية النزاع مع اسرائيل، يستحق الاهتمام والملاحظة، خلاصته اختراق المشكلة ومواجهتها، وترتيب الالتزامات على اساس نتائج هذه المواجهة، مهما كانت ثقيلة، او قاسية. وبذلك اصبح للعاهل الاردني حق معنوي يماثل حق التأليف او حق الابتكار.

المحصلة الطبيعية لهكذا قرار اشبه بذلك الذي يلقي حجراً كبيراً في بركة راكدة، لتبدأ دوائر الموج بالتكاثر والاتساع حتى تشمل السطح كله. ولعل اهم تلك النتائج، ذلك المتعلق بوضع الاطراف الثلاثة، م.ت.ف. واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، التي تقف مشدودة الاعصاب، مستنفرة القوى، تتحسس مدارات المرحلة الجديدة المقبلة، وتحسب ارباحها وخسائرها، اعداءها وحلفاءها، وتوازن التناقضات.

ضمن المدارات المقبلة تبرز معانٍ عميقة، ابعدها، في الظاهر، عن الموضوع المباشر، تأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الاردنّي الاصل والمواطن الاردني من اصل فلسطيني. واذا كان الاردن، مبدئياً، هو البلد الذي يستطيع الفلسطيني التماهي معه اكثر من غيره، بل والمشاركة السياسية فيه وحمل جواز سفره، فان مغزى تكريس المساواة بمثابة سابقة معمّمة، قد تشرع الابواب لاحتمالات التوطين الفلسطيني في كل بقعة عربية أخرى، لا سيما حيث الفلسطينيون لهم كثافة وجود كما في لبنان وسوريا ومصر.

ولكن لماذا لم يزل التساؤل حول شرعية الهوية الفلسطينية قائماً ؟ ربما لأنها في وضع صعب للغاية، هو وضع استثناء الاستثناء. فاذا كان الاستثناء في النشأة التاريخية للكيانات العربية وفقاً لارادة المستعمر الغربي، فان فلسطين تستثنى، مرة أخرى، لانها كانت طلباً لكيان معاصر، فأضحت امتداداً لأزمة الهوية الكيانية، التي استولت على سكان بلاد الشام بعد انحسار الدولة العثمانية؛ تلك الازمة التي بلورت المفهوم «الشامي» للوحدة العربية. وبما انها كذلك، فقد اصبحت جزءاً من اللعبة السياسية بين الاردن والفلسطينيين او هي بالاحرى غطاء لها. لقد اعترف الملك عبدالله، ذات مرة، بأنه لم يقتنع أبداً «بالبرية الواقعة شرق الاردن» التي حصل عليها؛ وفي مراحل صعود المقاومة، تكاثرت المقولات الفلسطينية القاضية باعتبار الاردن «ضاحية فلسطين البدوية». كان من الممكن ان يستمر هذا الجدل طويلاً بين الطرفين، ويتمسك كل منهما بحججه، فيشدد الاول على هشاشة وضعف وتبعية الكيانية الفلسطينية، ويرد الثاني بالتركيز على خصوصية الهوية الفلسطينية في محيطها العربي؛ وربما يجد كل منهما براهين لا تعد وردوداً لا تحصى.

غير ان القرار الاردني الاخير استهدف ايقاف لعبة المرايا هذه، وانطلق من اعتبار مبدئي